مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٦٧

الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيرغييف
	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد تشن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيد إنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربيرغ

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

99-86446
9986446

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفنلندا، والنرويج يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نتيتيرييه (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيدة راسي (فنلندا)، والسيد كولبي (النرويج) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيما فول، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد إبراهيما فول.

السيد فول (تكلم بالفرنسية): منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها الأمانة العامة لمجلس الأمن يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي خلال مشاورات غير رسمية، لم يتغير الوضع الأساسي المتعلق بعملية السلام في بوروندي وحولها. ولا تزال العملية في مرحلة حرجة جدا. فهي تبعث على قدر قليل من التفاؤل داخليا، هذا من ناحية بسبب التوترات السياسية، وانعدام الأمن، وتدهور الوضع الإنساني، ومن ناحية أخرى على المستوى الخارجي، بسبب الفراغ السياسي الذي خلفه رحيل الوسيط مواليمو جوليوس نيريري.

وبإذن المجلس، أود أن أركز هذه الإحاطة الإعلامية على هذين الوجهين التاليين: الحالة الداخلية، والحالة فيما يتعلق بعملية أروشا.

فالحالة الداخلية لا تزال مثيرة للقلق، سواء على المستوى السياسي أو على المستويات الأمنية والاقتصادية والإنسانية. وعلى المستوى السياسي، تواجه بوروندي أزمة داخلية مثيرة للقلق، والشراكة السياسية تواجه مصاعب خطيرة تهدد بقاءها نفسه. والانقسام داخل جبهة بوروندي من أجل الديمقراطية يفرض دون شك تهديدا كبيرا للشراكة.

وإننا نلاحظ الآن تشددا في المواقف يذكرنا بطرق عديدة بالحالة خلال الفترة السابقة للتحالف. ويبدو أن هناك الآن معسكرين متعارضين لهما وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية متابعة عملية أروشا. وأول هذين المعسكرين يطلب على وجه الخصوص أن تجري المفاوضات خارج تنزانيا وأن تولى أولوية لإنهاء الأعمال العدائية. والمعسكر الآخر يتخم الحكومة بأنها هي السبب الرئيسي في التشدد الحالي في المواقف وبأنها تسعى إلى انقسام المجموعات السياسية من أجل إدامة الوضع القائم. وهذا المعسكر الثاني يمارس ضغوطا من أجل استمرار المناقشات في أروشا تحت إشراف إقليمي.

إن الحكومة والبرلمان، ومقدمي المبادرات ومقترحي ومنفذي الشراكة الوطنية من أجل السلام يبدو أنهم لم يعودوا يسيرون على نفس الخط، ومن الواضح أنهم لم يعودوا يوافقون على المبادئ التوجيهية التي وضعها الاتفاق الخاص بالخطة السياسية للنظام الانتقالي.

واستقطاب المواقف هذا يهدد أيضا بالتأثير على الجولات القادمة من المفاوضات، التي قد تصبح ساحة للمواجهة دون تنازلات بين الوفود، الأمر الذي قد تترتب عليه النتيجة المتوقعة وهي زيادة تأجيل التوقيع على اتفاق نهائي لأروشا.

وفوق هذا الوضع السياسي الداخلي، الذي يتسم بالتشدد في المواقف لا يزال الوضع الأمني غير مؤكد وقابلا للاشتعال، ومثيرا للقلق بشكل خاص. وللدلالة على ذلك، تعرضت أحياء مختلفة منه بوجومبورا قبل حوالي عشـــرة أيام لست هجمـــات أدت إلى حدوث وفيات وحرائق وأعمال نهب. وأعمـــال العنف هذه تحدث أيضا بانتظام في أقاليم مورامفيـــا وسيبيتوكي، وكايانزا، ونغوزي وبوبانزا. وقد شنت هجمـــات ونصبت كمائن عديدة منذ بداية الشهر في هـــذه المناطق المختلفة. ومؤخرا زادت حدة انعدام الأمـــن عموما نتيجة مشكلة أخرى مثيرة للقلـــق: أي رحيـــــل بورونديين كثيرين إلى تنزانيا حيث سيزيدون عدد اللاجئيــــن الذي يقدر فعلا بأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص.

ومن العناصر الأساسية في هـذه الحالـة الأمنية سياسة إعادة التجميع. فهذه السياسة تؤثر على ٠٠٠ ٨٣٠ شخص تقريبا في هذه الأيام. وتزعم الحكومة أنها لا تجد خيارا آخر لحماية المدنيين، وعزلهم عن التمرد وتأمين العاصمة. وتدعي أن الحالة تتحسن في المناطق المحمية التي تود الحد منها بينما تعيد الفلاحين إلى أراضيهم.

والواقـع أن الأحوال في المخيمات تثيـر قلقا عميقا. فمنـذ أواسـط أيلول/سبتمبر أعيد تقسيم ٠٠٠ ٣٠٤ شخص بين ٥٨ مخيما للتجميع حيث تدعو أوضاع الرعاية الصحية والغذاء إلى الأسف، هذا إن توافرت أصلا. وتمت زيارة نحو ٢٠ موقعا وتلقى ١٦٨ ١٨٣ شخصا بعض المساعدة الإنسانية. بيد أن معلوماتنا عن المخيمات الأخرى قليلة للغاية في الواقع حيث يتعذر الوصول إليها إما بسبب حالتها الأمنية وإما، في حالـة ١٣ موقعا آخر، بسبب موقعها. وهنا أيضا، كما ذكـرت، لا نستطيع الحديث اليوم إلا عن ٠٠٠ ٣٠٤ شخص أعيـد تجميعهم فـي الـ ٥٨ مخيم تجميع التي أشرت إليها. ويقدر أن العدد الإجمالي هو ٠٠٠ ٨٣٠ شخص.

وتردت الحالة المأساوية لهؤلاء الـ ٠٠٠ ٨٣٠ شخص عندما توقفت الأنشطة الإنسانية لتنفيذ المرحلة الرابعة بعد الحادث المأساوي الذي وقع في موزيي والذي قتل فيه اثنان من زملائنا. وبالإضافة إلى تعليق الأنشطة الإنسانية قُلصت أيضا المشاريع التي تمولها منظومة الأمم المتحدة مما أدى إلى تفاقم الحالة الاجتماعية الاقتصادية المقلقة والمحفوفة بالمخاطر للغاية. وفي الأسبوع الماضي استرعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة انتباه المجتمع الدولي إلى نذر المجاعة في بوروندي التي يثيرها الجفاف والصعوبات التي يواجهها الفلاحون في الوصول إلى حقولهم.

ويساور منظمة الأمم المتحدة للطفولة قلق عميق إزاء حالة النساء والأطفال في بوروندي. فقد أغلق ودمر ثلاثون مركزا صحيا وأصبحت بقية المراكز وعددها ٢٨٧ لا تكاد تستطيع تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للغاية. وتأتي المؤشرات المتعلقة بصحة المرأة في بوروندي بين أدنى المؤشرات في القارة. فلم يحصن نصف مجموع الأطفال ضد الحصبة ولا تتوافر الوقاية من شلل الأطفال والدفتيريا والتيتانوس لأكثر من ثلث الأطفال. ويعاني طفل من بين كل خمسة أطفال من سوء التغذية. وفي بوجمبورا وحدها تسبب الإيدز في تيتيم أكثر من ٠٠٠ ٤٥ طفل وأصبح قرابة نصف مجموع الأطفال لا يتلقون التعليم الابتدائي.

فعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن ينظرا في كيفية مساعدة هؤلاء الناس حتى خلال تنفيذ المرحلة الرابعة من نظام الأمم المتحدة الأمني. ولكن إذا أريد من المجتمع الدولي عموما والأمم المتحدة خصوصا تقديم هذه المساعدة فمن الضرورة المطلقة أن تتوقف حالة انعدام الأمن التي تعطل حرية حركة أفراد المساعدة الإنسانية وأن تحترم كل أطراف الصراع - وأشدد على كل الأطراف - حيدة وعمل الذين يخاطرون بأرواحهم من أجل مساعدة شعب بوروندي.

وهذا يكفي عن الحالة داخل بوروندي. أما عن الحالة خارج البلد فكما ذكرت آنفا، أوجدت وفاة المعلم نيريري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر فراغا سياسيا خطيرا. وتوقفت عملية سلام أروشا. واتخذت عدة مبادرات. وأرسل الرئيس بنيامين مكابا مبعوثي وساطة إلى بلدان المنطقة يلتمسون التأييد لاستمرار المفاوضات. وبعد الحصول على هذا التأييد نظمت الوساطة، فور الانتهاء من جنازة السيد نيريري سلسلة مشاورات في دار السلام، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ولم تحضر الحكومة ولا حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني مشترطين لحضورهما تعيين وسيط جديد.

وبناء على المعلومات الواردة في الأيام الأخيرة يتوقع الوسيط استئناف عمل اللجان الأربع في أروشا اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا الاستئناف مرهون بعقد مؤتمر القمة الذي يزمعه الرئيس موسيفيني

الذي يرأس حاليا المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي. وتتفاوت المواعيد المقترحة لمؤتمر القمة، لكن الموعد الأكثر شيوعا هو ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقرر عقد الاجتماع في أروشا. والبند الوحيد المدرج على جدول أعماله هو تسمية وسيط جديد لمفاوضات السلام. وقد علمنا اليوم أن مؤتمر القمة قد تأجل لعدم قدرة بعض المشاركين على الحضور.

وطلبت الحكومة البوروندية من جانبها مساعدة من الأمين العام والمجتمع الدولي في التماس الوساطة. واتخذت الحكومة بعض الخطوات. وأعربت عن رغبتها في أن ترى وسيطا من جنوب أفريقيا وإن كان هذا الخيار قد رفض من بعض أطراف الصراع وجبهة بوروندي من أجل الديمقراطية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بوجه خاص.

بيد أن المرء ربما يلاحظ توافق الآراء العريض الذي يبدو أنه آخذ في الظهور بين أحزاب بوروندي وبلدان المنطقة على ضرورة إنشاء آلية وساطة في أقرب وقت ممكن. وما يبقى في انتظار البت هو أنه ما إذا كان المطلوب وسيطا وحيدا أو مجموعة وسطاء. ويبدو أيضا أن ثمة توافقا في الآراء على ضرورة استمرار المفاوضات على أساس ما تم التوصل إليه بالفعل من خلال أروشا.

وحسبما أعلنت الأمانة العامة في جلسة الإحاطة السابقة فإن الأمين العام طلب إلى السيد بريندرغاست زيارة المنطقة في أوائل هذا الشهر للتعرف على آراء الأطراف الفاعلة الأساسية بشأن الخطوات التي ستتخذ لمتابعة عملية السلام، والنظر مع الأمم المتحدة فيما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لتحريك عملية السلام قدما. وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن فإن السيد بريندرغاست رأس قبيل زيارته للمنطقة اجتماعا هنا في نيويورك حضره المبعوثون الخاصون للأمم المتحدة والولايات المتحدة وبلدان أخرى ومنظمة الوحدة الأفريقية، المعنيون بقضية بوروندي. وتبين من أعمال هذا الاجتماع أن الحالة داخل بوروندي وخارجها محفوفة بالمخاطر وأن على الأمم المتحدة أن تعمل عاجلا من أجل كفالة استمرار عملية السلام.

ويواصل السيد بريندرغاست حاليا أداء بعثته، التي بدأت في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، بالذهاب إلى إثيوبيا، حيث اجتمع بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والسلطات الحكومية. ثم ذهب إلى كينيا، وتنزانيا، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا، وزمبابوي، وهو حاليا في جنوب أفريقيا. وينبغي لبعثته أن تنتهي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ليقدم بعدها تقريرا إلى الأمين العام ويكون مستعدا لتقديم إحاطة لمجلس الأمن عن حصيلة بعثته. ولذا فإن جلسة اليوم قد جاءت في وقتها تماما ويسرني أن يتمكن مجلس الأمن، من خلال ما يتمتع به من نفوذ سياسي وأخلاقي، ليس له نظير على الصعيد الدولي، من إحداث تأثير إيجابي على مسار الأحداث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فال على الإحاطة الشاملة والمفيدة والجوهرية جدا التي قدمها.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بوروندي، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

السيد نتيتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): لي عظيم الشرف أن أخاطب مجلس الأمن. وبما أن هذه هي أول مرة أفعل فيها ذلك، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذا المجلس ذي الاعتبار الرفيع والأهمية الكبيرة في مراقبة السلم في جميع أرجاء العالم. وأعرب أيضا عن أطيب تمنياتي لجميع أعضاء المجلس وأتمنى لهم كل النجاح في أداء مسؤولياتهم الثقيلة ولكن النبيلة.

وإن حكومة بوروندي تقدر تقديرا كبيرا التزام الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، إزاء قضية السلام في بلدنا، الذي ظل يعاني من تجدد العنف منذ الاستقلال، وخاصة منذ عام ١٩٩٣، عندما مر البلد بأخطر أزمة في تاريخه.

ولا أريد اليوم أن أمضي في سرد تاريخ ما يسمى بمرض بوروندي. وإنما هدفي أن أشرح للمجلس والحضور الآخرين في هذه القاعة الشواغل الرئيسية الراهنة في بوروندي.

فأولا، فيما يتعلق بعملية السلام، يمكن أن يقال، سواء من وجهة النظر الداخلية أم الخارجية، إن تقدما قد أحرز، حتى وإن كانت الحدود الزمنية التي وضعتها الحكومة وعملية الوساطة معا لم تتم مراعاتها. فالصراع البوروندي صراع في غاية التعقيد، والضغائن عميقة بحيث من الأفضل التقدم على نحو بطئ ولكن مضمون. وعلى كل حال، فإن السلام في بوروندي سيكون نتيجة

لعملية، ومن المهم أن تحدد على نحو صحيح أسباب العلل وأن توصف حلول مدروسة على نحو جيد.

وقد أدت وفاة فخامة المعلم نايريري، الوسيط في محادثات بوروندي، إلى الإبطاء بزخم مفاوضات السلام. ووجهت الحكومة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ترجوه فيها الإسهام في إيجاد وسيط جديد بأسرع ما يمكن. وأوضحت ملامح الوسيط الجديد الذي تدعو الحاجة إليه في بوروندي، بل وحددت المعايير اللازمة لاختيار مثل هذه الشخصية الأساسية. ويحدونا الأمل في أن توفر لنا، على الفور، المشاورات التي ستجرى فيما بين رؤساء دول المنطقة، والتي تأمل حكومة بوروندي كثيرا في أن تشرك فيها، فضلا عن الجولة التي يقوم بها حاليا في المنطقة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد كيران برندرغاست، إسما للوسيط.

وإن مختلف الأطراف البوروندية، والإقليم، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، كلها يطلب منها العمل الفوري. ونأمل في أن يقوم الوسيط الجديد بمعالجة المشكلة ذات الأولوية، وهي توقف أعمال القتال، وهذا هو الشاغل الرئيسي لحكومة بوروندي، كما هو بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي مواجهة التحدي القائم، يجب على الشعب البوروندي أن يظل، كما هو شأنه، المعني الرئيسي بالمشكلة. والفصائل المسلحة التي ترى أنها قد استبعدت من مفاوضات أروشا، وترى أنها الفصائل المقاتلة بالفعل في الواقع، يجب أن تشرك أيضا. وقد دعت حكومة بوروندي دائما إلى إجراء مفاوضات شاملة، لا تستثني أحدا، وخاصة ألا تستثني الجهات التي لها تأثير مباشر في الميدان. ولذا، يجب وضع حد لأعمال القتال لتهيئة مناخ يفضي إلى مواصلة المفاوضات، لأن الحل الدائم للصراع في بوروندي إنما هو حل سياسي.

وثانيا، ما هي حالة الأمن؟ وعموما، فإن الحالة طبيعية تقريبا، باستثناء ضواحي بوجومبورا، حيث لا تزال تشاهد عمليات كمين على الطرق المؤدية إلى العاصمة والخارجة منها، وباستثناء محافظات الجنوب الشرقي، حيث يتسبب القتال مرة أخرى في تدفق اللاجئين نحو تنزانيا.

ونحن منذ بداية الأزمة ظللنا نلفت الإنتباه إلى إسهام البلدان المجاورة في عودة الأمن والسلام إلى بوروندي. إذ توجد للمتمردين قواعد في داخل البلد وخارجه. والأمر الأكثر خطورة، أنهم يعملون الآن بتواطؤ مع عناصر رواندية متطورة في أعمال الإبادة الجماعية، من عناصر إنتراحاومي والقوات المسلحة الرواندية السابقة. وفي ضوء تنفيذ اتفاقات لوساكا، بدأوا يتحركون عائدين نحو بوروندي، إما مباشرة أو عن طريق تنزانيا، لينشروا الموت والدمار، بعد أن حصلوا على ترسانة كبيرة من الأسلحة. وإذا لم يتنبه المجتمع الدولي فإن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يزيد من تعقيد الحالة المتوترة بالفعل في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وثالثا، أود كذلك أن أقول شيئا عن "إعادة تجميع" السكان. فقد قررت حكومة بوروندي، بعد الكثير من التردد، أن تعيد تجميع سكان المناطق الريفية لبوجومبورا فيما يسمى اليوم "مناطق الحماية". وجاء ذلك في أعقاب تزايد العنف ضد سكان التلال، وعلى الطرق وفي ضواحي العاصمة. ولذا فإن الحكومة، لكي تتفادى وقوع السكان بين تقاطع النيران، وهي مواجهة بعملية عسكرية ذات نطاق واسع، اضطرت إلى إعادة تجميع السكان في ١٠ مناطق مختلفة. ولم تتم إعادة التجميع بصورة قسرية، كما قيل ذلك؛ ولكنها كانت استجابة لشاغل حقيقي لدى السكان، وواجب الاستجابة هو واجب يخص الحكومة، وليس سوى الحكومة وحدها. وهي إن لم تستجب، لكان الذين يتهمونها اليوم بتشريد السكان قد أدانوها بعدم حماية أولئك السكان. وكان من الضروري أيضا حماية العاصمة، حيث لا يعيش البورونديون وحدهم ولكن الكثير من الأجانب، وحيث كثافة السكان العالية للغاية مما قد يجعلهم يستجيبون لإغراء العنف الإنتقائي مثلما حدث في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

ولذا فإن هذه ليست سياسة متعمدة من جانب الحكومة؛ بل هي تدبير مؤقت دلل على نجاحه في المقاطعات الأخرى، التي أصبحت تنعم اليوم بحالة يسودها الأمن. ومثل مخاض الأم الذي يعقب دوما فترة مليئة بالألم، فإن إعادة تجميع السكان عملية مؤلمة، إلا أنها عملية تحمل الأمل أيضا.

فالشواغل ذات الطابع الإنساني هي بالتالي شواغل مشروعة. والحكومة تدرك ذلك. وهي على استعداد لتنظيم المساعدة، ولكن بما أن الوسائل المتاحة لها محدودة، فقد التمست المساعدة الدولية. والمؤسف أن هذه المساعدة تتعرض اليوم للخطر بسبب تطبيق المرحلة الرابعة، التي تحد من حركة الأعمال الإنسانية في

البلاد في أعقاب حادثة القتل المروعة لموظفين تابعين للأمم المتحدة يعملان في بعثة إنسانية في جنوب البلاد.

وبالرغم من ذلك، فإن بعض المنظمات غير الحكومية تقوم الآن بتنظيم، نفسها لاستئناف إيصال المساعدة، مع تحسن الأوضاع الأمنية وتحديدا في أعقاب إعادة تجميع السكان، من جملة أمور أخرى. وقدمت الحكومة أقوى الضمانات الأمنية لجميع أولئك الذين يريدون الوصول إلى الميدان، إما لتقديم المساعدة أو لكي يكونوا شهودا، مثل الذين يعملون في مجال حقوق الإنسان، والصحافيين، وغيرهم. ونحن نطلب إلى الأمم المتحدة وإلى المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني ألا تشعر بالقنوط بل أن تواصل مد يد المساعدة لأولئك الذين يحتاجونها. فالحكومة تعمل كل ما في وسعها لكي تتمكن جميع تلك الأسر من العودة إلى ديارها.

ورابعا، أود أن أتناول مسألة حماية العاملين في المجال الإنساني. وهذا شاغل هام للغاية بالنسبة للحكومة، ومثلما قلت للتو، فإن الحكومة أجرت ولا تزال تجري مداولات، عندما تكون هناك عناصر جديدة، مع جميع المعينين بشأن أفضل السبل لتوفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني.

وفيما يتعلق بالتحقيق في الظروف التي أدت إلى مقتل الموظفين التابعين للأمم المتحدة، أود أن أخطر مجلس الأمن بأنه تم إنشاء لجنة قضائية وستقدم نتائج التحقيق إلى الحكومة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وسيبلغ المجلس بذلك فورا.

وفي الحقيقة، أمامي رسالة من وزير العدل موجهة إلى المدعي العام في محكمة الاستئناف، مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وتفيد بأنه قد تم إنشاء اللجنة. وكتب الوزير:

"أعتقد أن من الأهمية الحيوية بمكان في مرحلة التحقيق الانتهاء من التقرير الذي أعد وذلك من خلال متابعة المزيد من التحقيق والتعمق في الاستقصاء. ومن الملح أن يتم بوضوح تحديد المسؤولية عن ارتكاب هذه الجرائم التي تستحق الإدانة".

ويواصل الوزير قائلا إنه بغية الاستجابة لهذا الشاغل قرر إنشاء لجنة مخصصة أخرى ومعززة للاضطلاع بهذا العمل ويطلب الوزير توفير الموارد الضرورية للجنة التي ستكون مكرسة حصرا لهذا العمل إلى حين الانتهاء من التحقيق، الذي ينبغي أن يكتمل بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وهذا ما يمكنني أن أقوله لكم، سيدي، في هذا الصدد.

وخامسا، أود أن أتناول الحالة الاقتصادية والاجتماعية. فالحالة تبعث على الأسف: والواقع، أنه مع تعليق الحظر الإقليمي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تنفس البوروندي‌ون الصعداء. إلا أن ذلك لم يدم طويلا للأسف، لأن الذين ساعدونا في ممارسة الضغط على المنطقة ما كانوا يريدون استئناف التعاون مع بوروندي، كما قالوا، إلا عند التوقيع على اتفاق السلام. وأقل ما يقال إن هذا الموقف يثير الدهشة، لأن المشاكل التي تعصف بنا هي أشد إيلاما اليوم.

والاقتصاد الوطني يقف على حافة الانهيار. فقيمة العملة انخفضت بأكثر من ١٠٠ في المائة، والتضخم يضرب بصورة مروعة أكثر قطاعات السكان فقرا. وثمة سبب للشعور بالخوف من اندلاع الاضطرابات الاجتماعية، التي يمكن أن تأتي على جميع الآمال التي تحملها عملية السلام. وهذا يمكن أن يضع مصير البلاد في أيدي المجموعات المتطرفة.

ولقد قدمت الحكومة بالفعل خطة سلام للأطراف الأخرى، وهي عبارة عن نص يمثل حلا توفيقيا فعليا، توصلت إليه الحكومة ذات القاعدة العريضة والجمعية التشريعية نفسها التي وسعت لتشمل مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وهذه الشراكة السياسية من أجل السلام تستحق الدعم، لا سيما وأنها من خلال المفاوضات تشارك في مفاوضات مع المعارضة المسلحة وغير المسلحة تحديدا للتوصل إلى اتفاق سلام عام وشامل تستند إليه المؤسسات الانتقالية في المستقبل تحضيرا لقيام دولة القانون التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

وفي الختام، صحيح أن الحالة في بوروندي لا تزال مسألة تثير القلق. والحل سيأتي من شعب بورودي نفسه، ولكنه يأتي أيضا من خلال تفهم ودعم البلدان المجاورة وبقية المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل في أن يرافق شركاؤنا العملية وصولا إلى تحقيق سلام أكيد. وإن

مساهمتهم ستكون موضع تقدير كبير وستكون فعالة للغاية إذا لم يعملوا إلا على مساعدة أبناء بوروندي على إيجاد الحلول التي تناسبهم.

السيد سيرغييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لدى إجراء تقييم للتطورات في بوروندي، يتولد لدينا شعور بالقلق إذ أنه مع الفراغ الذي طرأ على عملية أروشا للسلام بسبب وفاة السيد جوليوس نيريري، ازدادت أعمال العنف في البلاد وأخذ السكان المدنيون يعانون من جرائها. وإننا نشعر بالانزعاج فعلا إزاء الأعمال التي يرتكبها المتطرفون؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر، كان من بين ضحايا هذه الأعمال أشخاص يعملون مع المنظمات الإنسانية الدولية.

لقد أيدت روسيا باستمرار التوصل إلى حل للصراع الداخلي في بوروندي بالوسائل السلمية، وعن طريق إجراء محادثات تشمل جميع الأطراف المعنية. وإننا ندين بقوة الهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة على بوجومبورا والمناطق الآهلة بالسكان، مما يؤدي إلى وفاة المدنيين المسالمين. ونشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار الممارسات المتعلقة بإعادة تجميع المدنيين بالقوة في مخيمات بحراسة العسكريين. ونرى أن من غير المقبول استخدام أساليب إرهابية لتحقيق أغراض سياسية، ونؤكد على ضرورة التوصل إلى تسوية للمشاكل السياسية الداخلية لبوروندي من خلال الحوار والاحترام الدقيق لحقوق الإنسان.

وإننا نناشد جميع الأطراف البوروندية أن تمتنع عن القيام بأعمال العنف التي يمكن أن تنسف المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عملية أروشا للسلام. وإن استمرار الحالة المتوترة في بوروندي يتطلب اتخاذ تدابير تشجع على البدء بإجراء محادثات تشمل جميع القوى السياسية في ذلك البلد الأفريقي. وإذ نؤكد على وجهة نظرنا بأن المسؤولية الرئيسية عن السلام في بوروندي تقع على عاتق الشعب البوروندي نفسه، فإننا نطالب بتكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف في بوروندي نفسها، وكذلك على المستوى الدولي، وبخاصة على المستوى دون الإقليمي. ويحدونا الأمل في أن يتمكن قادة بلدان المنطقة من اتخاذ قرارات تؤدي إلى تسوية الحالة المتأزمة.

وفي اعتقادنا أن إمكانية حقيقية للتسوية السلمية للصراع في بوروندي وأن هذه الإمكانية يمكن العثور عليها في العملية التي كان يرأسها، حتى وقت قريب، رئيس تنزانيا الراحل، جوليوس نيريري. وفي هذا الصدد، فإننا نؤمن بأن أشد ما تمس إليه الحاجة الآن هو وجود القادة الإقليميين، الذين يتعين عليهم، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، اتخاذ قرار بأسرع ما يمكن بشأن الاتفاق على ميسر دولي يكون مقبولا من جميع الأطراف البوروندية.

ونأمل أن يحدث تقدم حقيقي مفاجئ، في المحادثات المقبلة بين البورونديين، بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتسوية، وعلى رأسها إنهاء العنف في البلاد. ويعتقد وفدنا أن هذا سيجعل من الممكن، على المدى الطويل، التوقيع على وثائق نهائية متوازنة.

السيد تشن غواتنغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين، قبل كل شيء، أن يشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية التي جاءت في أوانها، حتى يتمكن مجلس الأمن من مناقشة الحالة في بوروندي وحتى يستمع أيضا إلى آراء الأعضاء بعامة.

كما نود أن نتقدم بالشكر إلى مساعد الأمين العام السيد فول للإحاطة الشاملة التي قدمها.

إن الحالة السائدة مؤخرا في بوروندي تبعث على القلق. فما زالت الصراعات مشتعلة؛ ووصلت مفاوضات السلام في أروشا إلى طريق مسدود، كما أدت الوفاة المفاجئة للميسر السيد نيريري إلى مزيد من التعقيد للحالة؛ كما نجم عن الفقر وانعدام الأمن تدفق اللاجئين خارج البلاد بأعداد ضخمة، جاعلة الظروف الإنسانية أسوأ فأسوأ.

وقد نجم عن اغتيال موظفي الأمم المتحدة، إلى تقليص أنشطة الأمم المتحدة في بوروندي. ونحن ندين قتل الأبرياء.

ونحن نرحب بقيام حكومة بوروندي باتخاذ تدابير لضمان الأمن والحماية لموظفي وكالات الإغاثة الدولية. وهناك قلق واسع النطاق من أن تتكرر المذابح المأساوية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤.

ويعتقد الوفد الصيني أنه حتى وإن لم تبلغ الحالة في بوروندي مستوى الأزمة، يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، استيعاب دروس الماضي

وإيلاء العناية الكاملة للحالة قبل أن تتدهور إلى نقطة اللاعودة.

وينبغي اتخاذ تدابير في الوقت المناسب للنهوض بعملية السلام ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأطراف المعنية، تواصل جهودا دبلوماسية نشطة لإنقاذ عملية السلام التي أصابها الجمود.

ويؤيد الوفد الصيني الجهود الرامية إلى استئناف عملية أروشا للسلام والنهوض بعملية السلام في بوروندي. وإننا نقدر الإسهامات التي قدمتها البلدان لتحقيق ذلك الهدف. كما نأمل، فضلا عن ذلك، أن يتم سريعا العثور على وسيط جديد مقبول من الدول كافة حتى يمكن مواصلة عملية السلام في أروشا.

كما نود أيضا أن نؤكد على أن التسوية السياسية التفاوضية هي السبيل الوحيد لاستعادة السلام والمصالحة. ولن يؤدي أي إجراء عسكري إلا إلى إضاعة النتائج التي تحققت على طريق عملية السلام وإنزال مزيد من المعاناة بشعب بوروندي.

لقد وصلت مفاوضات السلام في أروشا إلى مفترق طرق عصيب. وينبغي لمختلف الأطراف في بوروندي أن تكف عن الأعمال القتالية والعودة إلى طاولة المفاوضات حتى يمكن التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بروح من المصالحة.

إن الفقر هو السبب الرئيسي الأكبر لعدم الاستقرار. وترتبط الحالة السياسية المتقلقلة في بوروندي مباشرة بالحالة الاقتصادية الصعبة. ونحن نناشد المجتمع الدولي والبلدان المانحة تقديم المزيد من المساعدة الاقتصادية السخية. ويخطط الرئيس بويويا لزيارة الصين في وقت قريب، وفي ذلك الحين سيتبادل البلدان الآراء بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك والعلاقات الثنائية. وسوف تدعم الصين كعهدها دائما بكل ما في استطاعتها، عملية السلام في بوروندي.

ونحن بحاجة إلى أن نوضح أن السلم والاستقرار في بوروندي يعتمدان على السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. فقد ابتليت المنطقة على الدوام بالكوارث وإبادة الجنس الإثنية. وتنتشر الجماعات المسلحة العابرة للحدود والأسلحة غير المشروعة. إن عدم الاستقرار والمنازعات بين البلدان يتشابكان ويتفاعلان. ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يلزم نفسه بتسوية حالة عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وبهذه الطريقة وحدها يمكن ضمان أمن واستقرار جميع بلدان المنطقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للبلدان التي أيدت وساعدت عملية السلام في بوروندي. كما نود أن نحيي على وجه الخصوص، الراحل السيد نيريري، ونأمل أن تحقق بوروندي السلام والمصالحة حتى ينعم السيد نيريري بالسلام في مثواه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نود أن نعرب عن شكرنا الخاص، لكم ياسيدي، لعقدكم هذه المناقشة العلنية بشأن الحالة في بوروندي. ونحن نعتقد أنه من الضروري أن نزيد من وعي المجتمع الدولي إزاء المشكلات القائمة في ذلك البلد. وتعبر تعليقاتنا عن الرغبة الصادقة في تشجيع جميع الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية شاملة، من شأنها توفير الحماية الحقيقية لحقوق ومصالح شعب بوروندي بأسره ولتطلعاته المشروعة. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن شكرنا للسيد إبراهيما فال، على ما أبداه من تعليقات في بداية الجلسة، وعن تأييدنا لتلك التعليقات.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو السلام في الوقف الفوري لهجمات الجماعات المسلحة على السكان المدنيين. وتشكل هذه الهجمات إنتهاكا صريحا للقانون الدولي. وعلينا في نفس الوقت أن نعرب عن قلقنا إزاء سياسة التشريد القسري لسكان الريف التي تنفذها الحكومة. ومرة أخرى، تصف عبارات السيد فال، حالة تتسم بالجرح على وجه الخصوص، ولا سيما في ضوء توقف المساعدات الإنسانية من الأغذية في معسكرات إعادة التجميع.

وفي اعتقادنا أن الشراكة الداخلية بين الحكومة والجمعية الوطنية وعملية أروشا تشكل معا هياكل للمفاوضات والحوار يتعين الحفاظ عليها وتوسيع نطاقها رغما عن جميع التحديات، وإلا فإن المتطرفين سيحتلون الساحة السياسية، وستعاني القوى المعتدلة من الهوتو والتوتسي على السواء من التهميش.

وقد أنجز قسم من العمل بالفعل. وبدأت عملية أروشا، تحت قيادة جوليوس نيريري حتى وفاته مؤخرا، تؤتى بشائر ثمارها. ونحن نعتبر أن قيام دول المنطقة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، باختيار وسيط جديد - شخصية أفريقية لها مكانتها وتحظى بالقبول من جميع الأطراف عمل له الأولوية. وحتى تصبح عملية أروشا فعالة، ينبغي أن تكون مفتوحة أمام الأطراف، التي أظهرت التزامها بالحل السلمي للصراع أو التي أبدت استعدادها لإظهار التزامها، دون استبعاد ليس له ما يبرره أو استبعاد ذاتي متعمد. ونقدر في هذا الصدد، التزام حكومة بوروندي مجددا بتحقيق تسوية تفاوضية شاملة.

وتشكل الحالة الإنسانية موضوعا يبعث على أشد القلق بالنسبة لنا. فالاحصائيات المتعلقة بسوء التغذية، ووفيات الأطفال، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والخدمات الصحية بالنسبة لقطاع كبير من السكان، ومشاق الحياة اليومية في معسكرات إعادة التجميع والعدد الكبير من اللاجئين لا يتقتضي مزيدا من التعليق من جانبنا. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يظل غير مكترث ويتعين عليه أن يتصرف بجزالة.

وهناك موضوع آخر، في الوقت ذاته، يثير لدينا القلق الدائم، ألا وهو حالة الأمم المتحدة وموظفي الإغاثة الإنسانية العاملين في بوروندي.

ولا بد لجميع الأطراف أن تضمن سلامتهم وحرية انتقالهم ومركزهم. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد شجبنا للهجمات التي ارتكبت في روتانا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ضد موظفي الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن التحقيق الذي أذنت حكومة بوروندي بإجرائه، من شأنه أن يجعل بالمستطاع تقديم الأشخاص المسؤولين عن تلك الهجمات إلى العدالة.

أسباب النزاع في بوروندي معقدة، ولا تتعلق فقط بالتوتر العرقي، كما أنها تتجاوز القضية السياسية وتكمن الأزمة الاقتصادية أيضا في صميم المشكلة، ولا يمكن تجاهلها. ولا بد أن نوجد الآليات الملائمة لاستئناف المساعدة الاقتصادية لشعب بوروندي وللإبقاء على ثقتهم التامة بعملية السلام.

ولا يمكن فصل مسألة بوروندي عن السياق الاقليمي. وسوف يتعزز السلام والمؤسسات الديمقراطية في بوروندي من جراء توطيد حكم القانون في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. كما أننا لا نعتقد بأن المشاكل التي تؤثر في المنطقة هي مشاكل سياسية بصورة حصرية أو أنها ذات صلة بالأمن أو أن من الممكن حسمها بمعزل عن المشاكل الأخرى. ولذلك، فنحن نوافق على الفكرة التي طرحتها فرنسا الرامية إلى عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى، حينما تتوفر الظروف الملائمة برعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ستكون المعلومات التي سوف يقدمها لنا السفير برندرغاست بعد عودته من المنطقة مفيدة للغاية.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة بذكرى أحد رجال أفريقيا العظماء وأحد رجال التاريخ السياسي المعاصر - الرئيس نيريري الرئيس السابق لتنزانيا، الذي حارب حتى آخر لحظة من أجل قضية الحرية والتسامح واحترام كرامة الإنسان في أفريقيا وفي أرجاء العالم. ونحن على ثقة بأن المثل الذي ضربه سوف يضيء الطريق أمام من سيخلفه في عملية أروشا، وهي العملية التي ساعد السيد نيريري في بنائها على هذا النحو من الإخلاص والجهد.

الرئيس: أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وأود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن والأعضاء الآخرين المشاركين في عمله بأن هناك عدد كبير من المتكلمين المسجلين على قائمة المتكلمين لدي. وأعتزم تعليق الجلسة في الساعة ١٣/٠٠ واستئنافها في الساعة ١٥/٠٠.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية): إن حكومة الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء حالات التأخير في عملية السلام في بوروندي. ولقد شاهدنا زيادة سريعة في الهجمات على أهداف مدنية وزيادة في معاناة السكان المدنيين. لقد وقعت هجمات في العاصمة وبالقرب منها، ويحاول المتشددون الذين يعارضون الحل السلمي للنزاع في بوروندي إخراج عملية التفاوض العريضة النطاق عن خط سيرها وهي الطريقة التي تقدم للبلد أفضل أمل من أجل تحقيق سلم دائم. وتوجد مجموعة كبيرة من المناصرين لعملية السلام في بوروندي، ويتعين أن نغتنم هذه الفرصة لكي نضمن لعملية السلام أن تمضي قدما إلى الأمام. ونثني على صانعي السلام لما يبذلونه من مساعي حميدة.

وتشاطر الولايات المتحدة المجتمع الدولي الشعور بالقلق إزاء العنف وأثره على الحكومة والمدنيين وعلى كامل عملية السلام. وتشمل الجهود المضادة للعصيان الآن ما يسمى بإعادة تجميع ٠٠٠ ٣٤٠ نسمة بالقرب من العاصمة، ونعتبر هذا العمل انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان ومسألة تثير قلقا إنسانيا خطيرا.

ونشترك مع الأمين العام والمجتمع الدولي في الشعور بالصدمة والحزن إزاء حالات القتل التي وقعت مؤخرا في مقاطعة روتانا والتي قتل فيها رئيس مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في بوروندي وموظف السوقيات لبرنامج الغذاء العالمي. ويعد هذا العمل الوحشي ضربة قاسية للجهود الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة والوكالات الأخرى. ولقد أوقفت بعض الوكالات عملياتها على إثر هذه الحادثة. ونحث على تقديم الأشخاص المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يُقر الاستئناف الفوري لعملية السلام تحت قيادة خلف للمرحوم المعلم يوليوس نيريري. لقد شعرنا جميعا بالحزن لوفاته وللإشادة بذكراه، لا بد أن نلتزم من جديد بتحقيق هدف السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

ولا بد أن يدين مجلس الأمن العنف الذي يقوض المفاوضات. ولا بد أن تؤكد الأمم المتحدة من جديد دورها القيادي في حماية حقوق الأفراد، كما ينبغي أن تسدي النصح والتوجيه للمنظمات غير الحكومية العاملة في بوروندي. بيد أنه لا ينبغي استئناف العمليات الميدانية للأمم المتحدة دون توفر الضمانات الضرورية. ومن الأهمية القصوى أن يحترم جميع أطراف النزاع حياد موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين وحرية انتقالهم وأمنهم.

وتحث الولايات المتحدة مجلس الأمن على المطالبة باستئناف المفاوضات، مع وجود طرف وساطة مقبول للأطراف البوروندية التي دخلت في العملية؛ وعلى أن يؤكد عملية أروشا بوصفها الإطار الأساسي الذي ينبغي أن تستمر في سياقه مفاوضات جميع الأطراف مع التسليم بأن أفضل ما يخدم العملية هو اتباع نهج مرن وفعال مقبول للأطراف البوروندية ذاتها؛ وشجب العنف المتواصل ومناشدة الأطراف المتحاربة للحضور إلى طاولة التفاوض؛ وتأكيد الحاجة الماسة لدول المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لوقف جميع أنشطة التمرد عبر الحدود وضمان عدم استخدام مخيمات اللاجئين كقواعد لتدريب القوات المتمردة وإعادة إمدادها باللوازم؛ والمطالبة بتفكيك مخيمات إعادة التجمع التي أنشئت مؤخرا والمطالبة بإتاحة إمكانية الوصول للموظفين الدوليين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان بصورة تامة ودون عائق. وأخيرا، التسليم بوجود حالة اقتصادية تبعث على اليأس في بوروندي ومطالبة مجتمع المانحين بزيادة المساعدات الاقتصادية وتقديم المساعدة المطلوبة في أسرع وقت ممكن.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يواصل العنف وعدم الاستقرار إنزال كارثة ببوروندي، الأمر الذي تترتب عليه نتائج مأساوية بالنسبة للسكان المدنيين وللمنطقة دون الإقليمية بأسرها. ولا تزال عملية أروشا للسلام تشكل أفضل أمل لوضع نهاية للعنف وحالة عدم الاستقرار. واسمحوا لي في البداية أن أؤكد من جديد بأن حكومتي تواصل دعمها القوي لتلك العملية.

لقد عانت عملية أروشا للسلام نكسة خطيرة بوفاة الطرف الوسيط المعلم يوليوس نيريري. ونشترك مع الآخرين في الإعراب عن أسفنا العميق لوفاته، ونشيد بذكرى مساهمته القيمة في عملية السلام والمصالحة الوطنية في بوروندي.

ولا بد من تنسيب وسيط جديد في أقرب وقت اذا رغبنا في المحافظة على الزخم الناجم عن المفاوضات حتى الآن والتزام الأطراف بالعملية. ونشجع الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة في تعيين خلف ملائم للمعلم نيريري كوسيط لعملية السلام في بوروندي.

وترحب كندا بتعيين السيد أيتيججين - كلود كباكبو كاستشاري أقدم للأمم المتحدة للوسيط في عملية بوروندي للسلام. وقد يكون من المستصوب أيضا اتباع وسيلة أخرى للنهوض بدور الأمم المتحدة في عملية بوروندي للسلام. وفي هذا الصدد، تشجع كندا الأمين العام على النظر في مسألة ترشيح ممثل خاص له في بوروندي لدعم عملية السلام وللمساهمة في تنسيق الأنشطة الإنسانية.

(تكلم بالانكليزية)

ما زالت الحالة الإنسانية في بوروندي تبعث على الاشمئزاز. ونشترك بدرجة كبيرة في الشعور بالقلق مع ابراهيم فال مساعد الأمين العام بشأن تزايد التقارير عن عدد اللاجئين البورونديين الفارين من استمرار المعارك بين قوات المتمردين وقوات الحكومة في بوروندي. ولقد قام موظفو مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جمهورية تنزانيا بتسجيل ٧٠٠٠ لاجئ من اللاجئين البورونديين الجدد في تشرين الأول/أكتوبر و ٦٥٠ ٢ لاجئ من اللاجئين البورونديين الجدد في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

وهذا بالإضافة طبعا إلى اللاجئين البورونديين الذين يبلغ عددهم زهاء ٠٠٠ ٣٠٠ والذين يقيمون بالفعل في تنزانيا والمشردين داخليا الذين يربو عددهم على ٠٠٠ ٨٠٠ داخل بوروندي نفسها. وللأسف، لا شيء يشير إلى أن تدفقات اللاجئين هذه ستقل في المستقبل القريب. والزيادات الإضافية لأعداد اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة من شأنها أن تزيد حدة التوترات المتنامية بين اللاجئين البورونديين والسكان المحليين في تنزانيا. ويساورنا أيضا شديد القلق إزاء تواتر أخبار عن عمليات التشريد القسري للمدنيين البورونديين، وإن كانت لأسباب دفاعية، إلى مخيمات في بوجومبورا، حيث يقيد وصول العاملين في الحقل الإنساني إليهم وحيث لا يحصل السكان على إمدادات كافية من المياه والغذاء ولا يتوافر لهم المأوى.

وحالة حقوق الإنسان أيضا لا تزال تثير القلق. وتقرير المقرر الخاص عن بوروندي المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان يذكر حدوث مذابح وحالات اختفاء وحالات اعتقال وحبس تعسفيين. ونطالب جميع الأطراف في الصراع أن تنهي دوامة العنف والقتل العشوائي، ونطالب حكومة بوروندي بصفة خاصة أن تتخذ تدابير حتى لا يفلت مرتكبو تلك الأعمال من العقاب.

إن مناخ انعدام الأمن السائد يعيق بشدة قدرة العاملين في المجال الإنساني على مساعدة السكان المحتاجين. وفي الشهرين الماضيين قتل تسعة من العاملين في المجال الإنساني في بوروندي، بمن فيهم أفراد من الأمم المتحدة. وتقع على جميع الأطراف في الصراع مسؤولية ضمان سلامة وأمن موظفي الأنشطة الإنسانية. ومن ثم نحن نطالب جميع تلك الأطراف بأن توفر ضمانات ملموسة على أنها ستكفل حقا سلامة وأمن وحرية تنقل جميع الأفراد العاملين في المجال الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، نصر على استعادة الظروف اللازمة لاستئناف تقديم المساعدة الإنسانية.

إن عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة يظل يعيق جهود السلام في بوروندي. ويساورنا القلق إزاء تواتر الأنباء، التي كررها منذ لحظات زميلنا الجديد ممثل بوروندي، عن الوجود المزعزع للاستقرار لمليشيات إنترهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، في بوروندي. وقد انتقلت تلك القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وخلاصة الأمر أن خط الجبهة قد ارتحل فيما يبدو، جزئيا على الأقل، إلى بوروندي.

ومن غير المرجح أن يتحقق السلم في بوروندي على أساس دائم في غياب تسوية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لحث جميع الأطراف في اتفاق لوساكا على احترام التزاماتها بالتفصيل. ومن الضروري لجهود إعادة السلام على امتداد المنطقة دون الإقليمية أن تحظى بكامل دعم المجتمع الدولي، ودعم المجلس بطبيعة الحال.

ويتعين على حكومة بوروندي، من جانبها، أن تكثف جهودها لتحقيق مصالحة وطنية تشمل جميع أطراف الصراع. في حين أن المجتمع الدولي أثبت في الماضي استعداده لتقديم المساعدة، فإنه تقع على شعب بوروندي المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلم الدائم في بلده ويجب أن تظل كذلك.

أشكركم، يا سيادة الرئيس، على تنظيم ما نعتبره جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة مفيده للغاية بشأن موضوع بالغ الأهمية للأعضاء ككل ولمناقشته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بفرصة تنظيم هذه المناقشة، التي سيتحدث ممثل فنلندا خلالها في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي، ووفدي يؤيد بيانه بالكامل.

وكما قال لنا مساعد الأمين العم فال من قبل، فإن الحالة في بوروندي تزداد تعقيدا وعدم استقرار. وحالات العنف التي تفجرت أخيرا، بما في ذك تلك التي

استهدفت العاملين في المجال الإنساني؛ والرحيل المؤسف للمعلم نيريري؛ واستمرار الإيقاع البطيء للتقدم في عملية أروشا، جميعها عوامل تتسبب في قلقنا الشديد.

إن الأولوية المباشرة القصوى الآن تتمثل في تخفيف حدة معاناة شعب بوروندي. وكما أبلغت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لأعضاء مجلس الأمن، أمس، فإن الحالة الإنسانية تزداد خطورة. وقد تعين على منظمات تقديم العون أن تحد من أنشطتها وأصبحت عاجزة الآن حتى عن توصيل المساعدة الغوثية إلى خارج بوجومبورا. وينبغي ضمان الوصول والأمن للعاملين الإنسانيين، وينبغي أن يضمن ذلك بسرعة، إن أردنا تفادي حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق. ويجب أن تبذل حكومة بوروندي كل جهد ممكن لتهيئة الظروف لتمكين الموجودين في مخيمات التجميع من العودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن. وقد استمعنا بعناية فائقة لمساعد الأمين العام فال وهو يعرب عن قلقه الشديد إزاء الحالة في مخيمات التجميع.

إن استمرار أعمال العنف ضد المدنيين في بوروندي أمر غير مقبول. وأنا أشدد على ذلك غاية التشديد. ونحن ندين إدانة قاطعة القتل المتعمد لأفراد الأمم المتحدة والمواطنين البورونديين في روتانا في تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي لحكومة بوروندي أن تحاكم المسؤولين عن هذه المذبحة وأن تتعاون مع عمليات التحقيق الأخرى في هذه الحادثة. ونحن نرحب بإعلان ممثل بوروندي اليوم عن إنشاء اللجنة المخصصة المعززة المعنية بهذا الموضوع، ولكن لا بد أن تحقق تلك اللجنة نتائج ملموسة. وندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الناس في بوروندي والامتثال للقانون الإنساني الدولي.

إن قادة بوروندي يعرفون كيف يمكن إحراز تقدم. فلا شيء سوى تسوية قائمة على التفاوض يمكن أن يحقق السلم والاستقرار والرخاء على نحو دائم في بلدهم. ولا يوجد حل عسكري للصراع. إن جميع الأطراف، بما فيها الأطراف التي استبعدت من قبل من عملية أروشا، يجب أن ترفض العنف السياسي والتطرف. ويتعين على تلك الأطراف أن تكرس أنفسها لإيجاد تسوية قائمة على التفاوض. فثمة مكاسب كثيرة يمكن تحقيقها. ومخاطر الفشل - بالنسبة لبوروندي، ولشعبها وللمنطقة - مخاطر جمة.

ونحن نشيد بالدور الذي تضطلع به دول المنطقة في السعي إلى تسوية قائمة على التفاوض وندعمه. ومن المؤسف، وهذا تعبير مخفف، أن الاجتماع الإقليمي للاتفاق على وسيط جديد قد أجل حتى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب ألا يتأخر ذلك الجدول الزمني أكثر من ذلك. ونحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بالمرونة وعلى المشاركة على نحو بناء بمجرد إيجاد وسيط جديد. كما لا ينبغي لاستمرار المحادثات واختيار الوسيط الجديد أن يتعرضا للإعاقة بسبب مجموعات في أروشا لا تمثل أطراف الصراع. ويجب أن يتحلى الوسيط الجديد بالمرونة اللازمة لتكييف وتحسين مسيرة أروشا إن رأى أن ذلك ضروري لضمان النجاح، بما في ذلك عن طريق تغيير التمثيل في المحادثات وبتعديل الإجراءات الإدارية فيها.

أخيرا، نرحب بقيام وكيل الأمين العام برندرغاست باستشارة دول المنطقة وهي تقوم بتسمية وسيط جديد. وفي هذه المرحلة الحاسمة ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا على المستويين الإداري والإنساني. ويجب أن تكون هناك دفعة متضافرة من الأمم المتحدة، ومن دول المنطقة، والأهم من ذلك من القادة السياسيين في بوروندي. ولا شيء سوى ذلك سيفلح في ترجمة المكاسب المتواضعة التي تحققت في عملية أروشا إلى نصر حقيقي لأبناء بوروندي. ونحن على استعداد كامل لمساعدتهم بشتى الوسائل المتاحة لنا.

السيد الدوسري (البحرين) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى مساعد الأمين العام السيد إبراهيم فال لعرضه القيم بشأن الوضع في بوروندي.

مما يؤسف له أن الوضع في بوروندي، بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والإنسانية، يسير في طريق عكسي وينذر بالخطر.

إن وفاة المعلم نيريري قد تركت فراغا في العملية السياسية في بوروندي. وهذا يعتبر أحد العوامل الرئيسية لتدهور الأوضاع في بوروندي، ولكنه لم يكن العامل الرئيسي في ذلك. لقد كانت لخبرة وجدارة الوسيط، المعلم نيريري، الأثر الإيجابي على تهدئة الأوضاع إلى حد ما في بوروندي من خلال جلب أطراف الصراع إلى طاولة المفاوضات والانخراط في عملية أروشا للسلام. ولكن يبدو أن الشركاء السياسيين، كما أسماهم السيد فال، لم تكن لديهم الإرادة السياسية

للتوصل إلى اتفاق مصالحة وطنية تكفل الحقوق الأساسية لجميع المواطنين على مختلف أعراقهم. إن التقدم البطيء الذي أحرز في العملية السلمية على يد المعلم نيريري يؤكد على عدم وجود تلك الإرادة السياسية.

إن وفد بلادي يدعو جميع الأطراف إلى أن يأخذوا الخيار السلمي لحل خلافاتهم، لأن المجتمع الدولي لن يسمح باستخدام العنف لحل الأزمة هناك. وفي هذا الخصوص، فإننا نطالب تلك الأطراف أن تكف عن أي أعمال عنف من شأنها أن تؤزم الأوضاع في بوروندي، وتؤخر العملية السلمية، إن لم تقوضها. وفي هذا الخصوص أيضا، نتطلع إلى سرعة إيجاد وسيط جديد، يخلف المعلم نيريري، لدفع العملية السلمية. وحتى لا نفقد الزخم الذي أوجده المعلم نيريري للعملية. وهنا نتطلع إلى زيارة سيقوم بها قريبا السيد برندرغاست إلى المنطقة لإيجاد البديل للمعلم نيريري.

بقدر ما أقلقتنا أعمال العنف التي اندلعت في العاصمة بوجومبورا وبعض المحافظات، أقلقتنا المآسي الإنسانية التي يعاني منها الشعب البوروندي نتيجة لأعمال العنف.

إننا ندعو الأطراف المعنية، بما فيها الحكومة، أن تسمح للمعونات الإنسانية بأن تصل إلى جميع مناطق اللاجئين، وخاصة مناطق التجميع الثلاثة عشر التي تفتقر إلى الغذاء والدواء، وذلك لمنع تفشي الأوبئة، ولتجنب كارثة إنسانية قد تقع هناك. كما نناشد في نفس الوقت المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة إلى بوروندي بشكل فوري.

وهنا، يود وفد بلادي أن يعرب عن إدانته بشدة لمقتل موظفي الإغاثة الدوليين، ويطالب الحكومة البوروندية بأن تعمل ما في وسعها للقبض على مرتكبي الاعتداء الآثم، لكي ينالوا القصاص العادل. كما نطالبها في نفس الوقت، وبقية الأطراف الأخرى، بأن يبذلوا ما في وسعهم لتوفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة، ولموظفي منظمات الإغاثة الدولية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكركم، سيدي الرئيس، والسيد إبراهيما فال على عرضه. ونأمل في أن تكون لنا جلسة خاصة أخرى في المستقبل لمعالجة هذا الموضوع، خاصة بعد زيارة السيد برندرغاست للمنطقة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): **الحالة في بوروندي صعبة. وقد كان بيان السيد فال مفيدا. ونود أن نشكره على تقريره عن الحالة، الذي تميز مرة أخرى بالحرص على الدقة والعناية بالتفاصيل.**

إن وفاة جوليوس نيريري، وسيط عملية أروشا للسلام، جلبت فترة من عدم الاستقرار. وتفاقم العنف من جانب الجماعات التمردة المسلحة، وبخاصة حول بوجومبورا، يؤدي إلى ازدياد التوتر. ووفد فرنسا يضم صوته إلى من تكلموا قبله معربين عن القلق إزاء هذه التطورات. إننا ندين هجمات الجماعات المتمردة على المدنيين والمنظمات الإنسانية. ونشجب انتهاكات حقوق الإنسان التي تصاحب هذه الزيادة في التوتر.

ورغم هذه الصعوبات، ينبغي استئناف عملية المصالحة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإحراز التقدم بشأنها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد شعب بوروندي على تحقيق المصالحة. ونود أن نشكركم، السيد الرئيس، على اتخاذ زمام المبادرة بإجراء هذه المناقشة التي أتاحت لمجلس الأمن الفرصة للنظر في الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأود أن أسهم بتقديم عدة مقترحات قد ترشد أعمال المجلس. وهي أفكار أسفرت عنها الزيارة التي قام بها مؤخرا السيد شارل جوسلان، وزير التعاون والشؤون الفرانكوفونية، لمنطقة البحيرات الكبرى، بما فيها بوروندي.

أولا، من الضروري أن تقوم عملية المصالحة على أساس ما سبق إحرازه في سياق مفاوضات أروشا. وتشيد فرنسا بالعمل الذي اضطلع به جوليوس نيريري. ونرجو أن تستأنف الوساطة في أقرب وقت ممكن. وندعم الجهود التي بذلها الأمين العام من خلال إرسال مبعوث، هو السير كيران برندرغاست، للمساعدة في إعادة الجهود الخارجية للعملية إلى مسارها السليم.

ومن الضروري أيضا بالنسبة لجميع الأطراف، وبخاصة الجماعات المتمردة المسلحة، أن تشارك في المفاوضات بغية إيجاد تسوية. وتعطى الأولوية، بطبيعة الحال، لوقف القتال.

وأخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بالطرق الملموسة والمادية استئناف العملية واستمرارها. فبوروندي تعاني من حالة توتر تزيد من تفاقمها الصعوبات الاقتصادية، كما أكد ذلك ممثل بوروندي. ولا بد لها من أن تخرج من هذه الحلقة المفرغة. ويود وفد فرنسا أن يؤكد هنا أن التقدم في عملية السلام يجب أن يصاحبه تقديم مساعدة دولية من أجل تحقيق المصالحة والتعمير والديمقراطية.

وختاما، ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار الصلة بين هذه الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنفيذ اتفاق لوساكا ضروري لتحقيق الإنعاش التام والكامل لبوروندي. ولذلك، يتعين على المجلس أن ينظر في الأسابيع القادمة في العلاقة بين تنفيذ عملية لوساكا واستئناف العملية التي بدأت بمفاوضات أروشا.

وأود أن أشكر ممثل الأرجنتين على تأييده لما قد يعتبر هدفا معقولا للمجتمع الدولي، ألا وهو عقد مؤتمر معني بالبحيرات الكبرى تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجـّهها إلي.

هناك متكلمون آخرون في قائمتي. ولكن نظرا لتأخر الوقت، أنوي، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠